

مجتمع المعلومات :

ماذا أعددنا له؟

هذا العدد نُظمت من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات، إنه مفهوم "مجتمع المعلومات". وقد سمي الحدث "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" مرحلة جنيف 2003، وسيلي ذلك مرحلة تونس 2005، وحضره ما يزيد عن 5000 مشاركاً من مختلف أرجاء العالم، وكان على رأس الوفود المشاركة رؤساء دول وحكومات ووزراء. قمة عالمية أُعلن في ختامها عن اعتماد "إعلان المبادئ" الذي يُرسى أسس ودعائم مجتمع المعلومات. وكذلك اعتماد "خطة العمل" التي ستترجم إعلان المبادئ إلى واقع ملموس بحلول عام 2015.

وهنا قد يتساءل القارئ عن ماهية "مجتمع المعلومات"؟ وببساطة نجيب بما ورد بإعلان المبادئ ذاته بأنه: "مجتمع غايته الناس، ويتجه نحو التنمية، ويستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف، والنفوذ إليها (الحصول عليها) واستخدامها وتقاسمها، وبما يمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكانياتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم، وذلك دون تمييز، وبحرية كاملة، واحترام تام لحقوق الإنسان".

كما قد يتساءل القارئ عن تبعات هذه القمة بالنسبة لبلدان العالم؟ وعن الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي يتعين على كل بلد اتخاذها لتطبيق "خطة العمل" المعتمدة

لا شك أن بروز شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" والتطور المذهل لتكنولوجيا الاتصالات وانتشار الفضائيات على الساحة العالمية خلال العقدين الماضيين قد ساهم بشكل كبير في بلورة مفاهيم جديدة بدأت تجتاح المجتمعات والدول في جميع أرجاء المعمورة.

ولعل أبرز هذه المفاهيم مفهوم "العولمة" الذي أطل على العالم برؤى وتصورات مستقبلية تنبئ بحدوث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لم يشهد لها العالم مثيلاً من قبل، الأمر الذي استثار حفيظة البعض وحماسة البعض الآخر، وانقسم الناس تبعاً لذلك على أنفسهم بين معارضين ومؤيدين.

وبغض النظر عن مواقف هؤلاء وهؤلاء، فإن رياح العولمة تزداد سرعة يوماً بعد يوم، ولم يعد أمام شعوب الأرض إلا التصدي لهذه الظاهرة بشكل أو بآخر، والتعامل معها ومع تأثيراتها وأثارها السلبية والإيجابية على حد سواء، وبكل موضوعية، كل بما يتناسب مع خصائصه الثقافية. وهو ما لا يتسع المقام للخوض فيه.

مفهوم آخر أطل علينا خلال السنوات القليلة الماضية ولكنه لا يقل أهمية أو خطورة عن مفهوم العولمة لأنه ناتج من نواتجها، مفهوم استدعت أهميته وخطورته انعقاد قمة عالمية حوله بمدينة جنيف بسويسرا أواخر عام 2003 (أنظر

حذرت القمة من تفاقمها في اتساع مستمر بالنسبة للعالم العربي، وذلك بالرغم من الغنى النسبي للعالم العربي. وأن نظرة سريعة لمؤشرات التنمية البشرية المتعلقة بالعالم العربي في مجال الاتصالات والمعلومات، الواردة في تقرير الأمم المتحدة لعام 2003. تؤكد وجود فجوة رقمية عميقة يتعين على العالم العربي سدها قبل فوات الأوان.

فمثلاً، بالنسبة لمؤشر معدل الهاتف الاعتيادي لكل ألف شخص نجد أن معدل العالم العربي البالغ (76) يقل كثيراً عن معدل الدول المتقدمة الغنية (597)، وعن المعدل العالمي (169)، بل وحتى عن معدل الدول النامية (87). وبالنسبة لمؤشر معدل الهاتف المحمول لكل ألف شخص، يقل معدل العالم العربي البالغ (58) كثيراً عن معدل الدول المتقدمة الغنية (605)، وعن المعدل العالمي (153)، بل وأيضاً حتى عن معدل الدول النامية (75). ولا يختلف الحال بالنسبة لمؤشر استقبال خدمات الإنترنت، فهو بالنسبة للعالم العربي (16) مقارنة بـ (400) و (80) و (26) للدول المتقدمة الغنية، والعالم، والدول النامية على التوالي. كما أن هناك فجوة كبيرة تتعلق بمؤشر فاعلية استخدام تقنيات الاتصالات ومدى إسهامها في التنمية والتعليم الذي ينقسم إلى خمسة تصنيفات حيث تأتي معظم الدول العربية في ذيل القائمة ضمن التصنيفين الرابع والخامس.

وأخيراً، لا بد وأن القارئ يتساءل الآن: ماذا أعد العرب للتحوّل إلى "مجتمع المعلومات" وتطبيق بنود "خطة العمل" التي أقرت بقمة جنيف 2003؟ وهل ستأتي قمة تونس 2005 لتجد العالم العربي جاهزاً باستراتيجيات وخطط مدروسة لتضييق الفجوة الرقمية واللحاق بركب الدول المتقدمة؟ أم ستأتي لتجد العالم العربي مازال يراوح خلف فجوة رقمية أكثر اتساعاً.

أمين لجنة التحرير

باعتبارها الأداة التي أقرتها القمة للوصول إلى هدف قيام مجتمع المعلومات؟ ونجيب بأن خطة العمل تتوقع أن يقوم كل بلد بصياغة استراتيجية إلكترونية وطنية تُعلن في أجل أقصاه عام 2005، تشمل ما يلزم توفيره من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف المشودة بحلول عام 2015 بهدف تضييق "الفجوة الرقمية" التي تزداد اتساعاً كل يوم ما بين الدول المتقدمة "رقمياً" أو "معلوماتياً" والدول النامية، وما بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وبأن يقوم كل بلد في سياق الاستراتيجية المعلنة بوضع سياسات واستراتيجيات تهدف لدعم بيئة تمكينية وتنافسية للاستثمار الضروري في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إنشاء خدمات جديدة، وتحقيق إمكانيات النفاذ الشامل لجميع شرائح المجتمع دون تمييز خاصة كبار السن والمعوقين والأطفال، وتوفير وتحسين توصيلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع المؤسسات التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات، وكذلك المؤسسات الصحية، والمكتبات، ومكاتب البريد، والمراكز الاجتماعية والمتاحف وغيرها من المؤسسات المفتوحة أمام الجماهير، وأن تُتخذ التدابير اللازمة لإنشاء نقاط نفاذ عمومية مستدامة تتيح النفاذ مجاناً أو بتكلفة معقولة أمام المواطنين إلى مختلف موارد الاتصالات خصوصاً الإنترنت، كل ذلك في آجال لا تتعدى عام 2010 لبعضها و 2015 لبعضها الآخر.

وهنا لا بد وأن القارئ الكريم قد بدأ يتساءل: وماذا عن واقع حال عالمنا العربي بالنسبة لمجتمع المعلومات؟ وهل يعاني العالم العربي أصلاً من وجود فجوة رقمية؟ وللإجابة على مثل هذه التساؤلات لا بد من القول أنه بالرغم من الحضور المميز للدول العربية في القمة إلا أن واقع الحال يشير إلى وجود مسافات كبيرة تفصل الدول العربية (ومن بينها ليبيا) عن مجتمع المعلومات، وأن الفجوة الرقمية التي